

عنوان البحث المقترح آثار التنمية في البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية دراسة حالة جزر القمر المتحدة

أولاً: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في مشكلة الدولة نفسها حيث تعاني جزر القمر من "فجوة اتصال" بين جزرها الثلاث (القمر الكبرى، أنجوان، وموهيلي) سواء عبر شبكات المواصلات ما أدى الى فجوة اجتماعية بين الجزر، لذا سيبرز البحث اهم المشكلات التاريخية التي ادت إلى ركود اقتصادي واستثماري في البنية التحتية والتي أدت الى مائلات انفصالية تاريخية زعزعت من خلالها الاقتصاد الوطني وفجوة في الانتماء الوطني من خلال انعدام العدالة الاجتماعية بين الجزر الثلاث لازالت عواقبها حتى هذه اللحظة، بالإضافة الى ارتفاع معدلات الفقر في الجزر، والا مساواة في توزيع ثمار التنمية والبنية التحتية، كما تكمن سننتطرق الى الحلول الملموسة في كيفية تحويل الاستثمارات في البنية التحتية الحالية من الموانئ والطرق إلى محرك ليس فقط للنمو الرقمي، بل لتقليل الفوارق الاجتماعية من خلال ترسيخ عدالة اجتماعية بين الجزر الثلاث والتي من خلال تلك التنمية والعدالة سيكون مفتاح العمل على استعادة الجزيرة المحتلة من اصل الأربع.

ثانياً: أهداف البحث

تحليل العلاقة الارتباطية بين تطوير البنية التحتية (النقل والطاقة) ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في جزر القمر.
قياس مدى مساهمة مشروعات الطرق والموانئ في تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم) للشرائح الأكثر فقراً.
تحليل العلاقة الارتباطية للعدالة الاجتماعية في المحافظة على البنية التحتية من العمليات التخريبية.
تقييم دور البنية التحتية في تعزيز "الاقتصاد الأزرق" كركيزة للعدالة الاجتماعية للسكان الساحليين .

ثالثاً: هيكل البحث المقترح

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم البنية التحتية والعدالة الاجتماعية.

١. نظريات ومفاهيم البنية التحتية الاقتصادية (النقل، الطاقة).
٢. نظريات ومفاهيم النمو الاقتصادي.
٣. نظريات ومفاهيم العدالة الاجتماعية (الصحة، التعليم).
٤. مفهوم آثار التنمية في البنية التحتية على الاقتصادات الوطنية.

الفصل الثاني: الإطار الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي لجزر القمر.

١. الموقع الجغرافي لدولة جزر القمر واهميته في تعزيز البنية التحتية.
٢. مصادر التنمية الاقتصادية لدولة جزر القمر ودورها في البنية التحتية.
٣. دور العادات الثقافية على البنية التحتية في جزر القمر.

الفصل الثالث: واقع البنية التحتية في جزر القمر

١. تشخيص الوضع الراهن: لفجوات البنية التحتية للطرق وانعدامها.
 ٢. تشخيص البنية التحتية لمنشآت الطاقة والاعتماد على الواردات النفطية بنسبة ٩٥%.
 ٣. تشخيص المشروعات التنموية الكبرى: مثل مشروع تطوير الممر البحري (بتمويل ٢١٨ مليون يورو) ومشروعات إعادة تأهيل الطرق الوطنية من البنك الإفريقي،
 ٤. المشاريع الاستثمارية في البنية التحتية لألعاب المحيط الهندي المزمعة عام ٢٠٢٧ م.
- ### الفصل الرابع: الآثار التنموية للبنية التحتية على الاقتصاد والعدالة الاجتماعية.

١. أثر الربط الاقتصادي والبنية التحتية على خفض التكاليف التجارية وتعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية ومراقبة الأسعار والأسواق المحلية.
٢. أثر دور البنية التحتية في تقليل العزلة الريفية وتمكين المزارعين من عرض المنتجات، وإسهامها في تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق.
٣. أثر العادات الاجتماعية في تنمية العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.
٤. أثر البنية التحتية في ترغيب وترسيخ المفاهيم الوطنية للنشء للمحافظة على البنية التحتية المستثمر فيها.

النتائج المتوقعة والتوصيات

١. إثبات أن تحسين جودة الطرق والموانئ والمرات البحرية ستكون لها مردود في تنمية الفرد وموارد الجزر ككل،
٢. إثبات أن التنمية في العدالة الاجتماعية حاجز ردع للمشكلات الاجتماعية الراهنة.
٣. توصيات بضرورة الموازنة بين استثمارات الجزر الثلاث وفي رأس المال البشري لضمان استدامة النمو وتقليل العمليات التخريبية.
٤. التأكيد على أن تنمية "الاقتصاد الأزرق" هو المسار المضمون لتحقيق العدالة الاجتماعية في جزر القمر.

منهجية البحث والأدوات والمراجع

الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي: عبر مراجعة التقارير الصادرة عن البنك الدولي حول جزر القمر وبنك التنمية الإفريقي والمواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى الكتب التاريخية، وكذلك رواد التنمية الاقتصادية في البلاد، والصحف الرسمية الصادرة، ومراجعة المركز الثقافي للبحوث العلمية القمرية، **والاعتماد على المنهج الكمي:** استخدام مؤشرات الاقتصادية للدولة ودخل العام وكذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر الوصول الريفي (Rural Access Index) لقياس الأثر الاجتماعي.